



محمد أنعم

يبدو أن السيد جمال بن عمر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة استطاع أن يصبح نجماً لامعاً بفضل الأزمة اليمنية.. مع سفراء الدول العشر. وهذا النجاح يعود الفضل إلى حكمة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام الذي حرص على حل الأزمة سلمياً وتمسك بخارطة طريق لعملية الانتقال سلمياً للسلطة وعبر انتخابات رئاسية مبكرة.

لماذا تراجع أداء بن عمر؟!

إن استمرار حصار معسكرات الحرس واختطاف قائد اللواء ٦٢ حرس جمهوري وإثارة الفوضى والشغب في تعز وأعمال التقطع ومنع وصول الخدمات للمواطنين وضرب أنابيب النفط والغاز وشبكة الكهرباء تؤكد أن مخاطر فشل التسوية تتزايد مهما حاول البعض تغطية ذلك بإرسال رسائل مطمئنة.

للأسف لقد تسببت الانتقائية في تنفيذ بنود المبادرة وألياتها والقرارات الدولية في خلق مزيد من التعقيدات والمشاكل أمام تنفيذ إتفاق التسوية، فها هو أداء الحكومة لا يجسد حقيقة رغبة الشعب اليمني فسياسة اللامعاق وممارسة الإقصاء والفساد والإلغاء واستغلال الوظيفة العامة للانتقام الحزبي ما كان لها أن تحدث لو كان هناك حرص على الزام جميع الأطراف بتنفيذ إتفاق التسوية السياسية. ولعل الإصرار على إقصاء الشباب المستقلين وشباب ساحات المؤتمر والمنظمات المدنية من لجان الحوار هو نتيجة لتلك الأخطاء التي تتراكم كخزّن بارود سيتفجر في أية لحظة ورغم أن الجميع يدرك خطورة ذلك، لكننا نجد أنه لم يكتفّر رعاة المبادرة لاستقالة جميع الوزراء من اللجنة الحكومية للحوار مع الشباب احتجاجاً على ممارسات رئيسة اللجنة التي هي وزيرة حقوق الإنسان والتي تتعامل بعقلية إقصائية وانتقامية حتى مع وزراء هم أعضاء معها في اللجنة.

حقيقة أخشى أن تنتهي المبادرة بنفس تراجعها ذلك التحكيم الشهير الذي تم بين الإمام علي بن أبي طالب ومعاوية.. ومثلما اتفق أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص على خلع طرفي الأزمة كحل للمشكلة التي نشبت حينذاك فقد كان الإتفاق مجرد خدعة عند التنفيذ حيث تم الإطاحة بعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وتثبيت معاوية في الحكم.. وبسبب عدم المصداقية والحرص على وحدة المسلمين انقسم العرب من يومها ولم تحل الأزمة إلى اليوم. أتمنى أن يتحلّى جمال بن عمر بدهاء عمرو بن العاص ولا تجره النيات الحسنة والمثالية المبالغ فيها إلى نفس الخدعة التي أوقعت بأبي موسى الأشعري.. وعليه أن يستوعب الدرس جيداً واللعبة بكل أبعادها، فثمة أطماع إقليمية وشبهية مفرطة لدى بعض الدول لتنفيذ أجندتها الخاصة في اليمن.. أما السفراء فيبدو أن أغلبهم قد رموا بالمبادرة وألياتها والقرارات الدولية في سلة المهملات.



تلك اللقاءات لا تستفز رئيس الجمهورية ولا وزراء حكومة الوفاق، وانما الشارع اليمني الذي يشعر ان قوة المليشيات القبلية ومحتلي المدارس والوزارات ومشطري العاصمة أصبحت شرعية أكبر من المبادرة وأعظم من الشرعية الشعبية.

وما يبعث على القلق أكثر هو أنه لم يتساءل السفراء أو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة كيف يقابلون صادق وحيد وحسين الأحمر وعلي محسن وهم من أسرة وقبيلة واحدة وبأي صفة طالما ولدنا رئيس جمهورية وحكومة وفاق

ولأن العودة لسرد تفاصيل الأحداث فيما يتعلق بتنفيذ المبادرة وألياتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن الدولي تحتاج إلى كثير من الوقفات المسؤولة سلباً وإيجاباً. نجد أنه من المهم اليوم هو معرفة إلى أين تتجه اليمن مع المبادرة والألية التنفيذية وقرارات مجلس الأمن.. ولو من باب التقدير لجهود السيد جمال بن عمر وحزب السفراء الذي صار يضم ١٤ دولة.. التي لا ينكرها إلا جاحد، والشعب اليمني لن ينسى هذه الوقفة التاريخية العظيمة والتي بفضلها حالت دون سقوط اليمن في أخطر الخيارات الدموية في تاريخه.. وبالرغم من ذلك علينا أن نعترف أن بر الأمان لا يزال بعيداً وخيار الحرب يزداد اتساعاً ويحكم سيطرته على رقاب اليمنيين.. ولهذا تتبدد الآمال وتتمدد نذر الحرب شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، كل هذه التداعيات برزت إلى السطح بسبب أن نصوص المبادرة وألياتها وقرارات مجلس الأمن ملزمة لطرف وغير ملزمة لطرف آخر.

كما أن سوء تطبيق نصوص المبادرة والقفز على بعض بنودها سينسف إتفاق التسوية عاجلاً أم آجلاً.. إن ما يحدث في المشهد السياسي يجعل الشارع اليمني يشعر بالإحباط وخيبة الأمل ولا يجد تفسيراً عندما يجد جمال بن عمر يقفز من القوات الجوية إلى اللواء الثالث حرس جمهوري ولا يشاهد متاريس الحصبة ومليشيات الفرقة المتمردة تحتل المدارس وجامعة صنعاء والمنازل على الرغم انه يعرف - حق المعرفة - أن آلية المبادرة وقرار مجلس الأمن الدولي شددت على إزالة المتاريس وإخراج المليشيات من العاصمة وإخلاء المباني العامة من المسلحين وغير ذلك، وليس هناك أية إشارة فيها - لا من قريب أو بعيد - إلى أن أهم مسببات الأزمة تكمن في الجوية والحرس الجمهوري. واضح أن هناك من نقل المعرفة بمهارة للهروب من تنفيذ بنود المرحلة الأولى كقضية أساسية إلى افتعال مشكلة وتضخيمها حول قرارات إجرائية هي أصلاً إدارية ولا تستحق ذلك التهويل الذي وظف للتخلص من عدم تنفيذ المرحلة الأولى للألية.

ولعل الأخطر اليوم من كل هذا وذاك هو إضفاء شرعية لبعض الأشخاص المتسببين في الأزمة وفي معاناة الشعب اليمني بتلك اللقاءات التي يحرص رعاة المبادرة عليها بعد لقاء مع عبدرية منصور هادي رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب والذي يمتلك الشرعية للتحديث باسم الشعب دون سواه..

دور الأمن في إرساء مبادئ الحوار

إعداد/ علي دحان تاج الدين

بعض الظواهر السلبية التي كانت قد اختفت تماماً، فمثلاً ظاهرة إطلاق النار في الأعراس والمناسبات وظاهرة التآزر والنزاعات القبلية وظاهرة حمل السلاح في المدن الرئيسية وظاهرة التقطعات القبلية.. الخ. كل هذه الظواهر السيئة ظهرت من جديد نتيجة غياب الأمن والاستقرار أثناء الأزمة التي مرت بها البلاد.

ثانياً: دور الأمن في إرساء مبادئ الحوار:

مما لا شك فيه أن الأمن والاستقرار من أهم العوامل الرئيسية والضرورية لإجراء الحوار بل وشرط أساس لنجاحه وأن أي حوار في ظل تدهور الأوضاع وغياب الأمن محكوم عليه بالفشل مسبقاً.

ولذلك لابد من قيام المؤسسة الأمنية والعسكرية بدورها وواجبها في تهيئة الأجواء والمناخ الأمن وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والتعامل مع أي إخلالات أمنية تعكر أجواء الحوار بحزم وقوة وحيدانية ومسؤولية كاملة وعدم الانحياز لجهة أو طرف معين باعتبارها المؤسسة الوطنية التي لا تخضع ولا تنحاز إلا للوطن والشعب فقط.

وهنا لابد من التوضيح أن ترسيخ الأمن والاستقرار يتطلب من الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المدنية والمؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية التعاون الجاد والفاعل مع رجال الأمن حتى يتمكنوا من أداء دورهم ومهامهم الوطنية في تحقيق الأمن والاستقرار، وعدم إلقاء المسؤولية على الأجهزة الأمنية فقط، فالمسؤولية هنا مشتركة يجب أن يساهم فيها الجميع دون تكلؤ أو تنصل أو مفاطلة، ولكي تتمكن الأجهزة الأمنية من توفير وتهيئة المناخ الأمن لإجراء الحوار لابد أولاً من التعاون مع رجال الأمن في الآتي:

- قيام كل القوى السياسية والحزبية والعسكرية برفع وإزالة المتاريس والنقاط من شوارع وأحياء المدن الرئيسية.

- إخلاء المباني والمنشآت العامة والخاصة من المسلحين القبليين وإنهاء المظاهر المسلحة.

- رفع النقاط والتقطعات من الطرق وعودة انتشار المواقع والنقاط العسكرية والأمنية في أماكنها قبل الأزمة.

- التعاون الفاعل من قبل القيادات السياسية والحزبية والشخصيات الاجتماعية مع أجهزة الأمن في مكافحة ظاهرة حمل السلاح التي ظهرت مع الأزمة.

- التعاون مع رجال الأمن في فرض هيبة النظام والقانون وضبط ومنع حدوث أي إخلالات أمنية وعدم التدخل من قبل أية جهة في اختصاصات الأمن بأي شكل من الأشكال.

- الابتعاد عن المماحكات والمناكفات السياسية والحزبية التي سرعان ما تتحول إلى إخلالات أمنية تعكر أمن واستقرار المجتمع.

- الوقوف صفاً واحداً مع الأجهزة الأمنية ضد من يحاول العبث بأمن واستقرار الوطن بدون محاباة أو مجاملة وترك القانون والعدالة هما المرجع للجميع.

وفي اعتقادي أنه بدون تعاون وتكاتف الجميع لن يتحقق أمن واستقرار، ولن ينجح الحوار بدون الأمن والاستقرار.

* ورقة عمل قدمت للندوة التي أقامها ائتلاف مارب الأسبوع الماضي



(٤٤) تفجيراً لأنبوب النفط وعدد (٨٧) اعتداءً على أبراج الكهرباء منذ بداية الأزمة العام ٢٠١١م، كلفت الدولة خسائر مادية جسيمة أضرت بالاقتصاد الوطني بالإضافة إلى أعمال السطو والنهب على المنشآت والممتلكات العامة والخاصة من قبل بعض العناصر التخريبية التي استغلت عدم استقرار الأوضاع الأمنية.

> أهمية الأمن في الجانب الاجتماعي: أي نظام اجتماعي في أي مجتمع بحاجة إلى الأمن والاستقرار وبدونه يختل النظام الاجتماعي وتنهار القيم والمبادئ والعادات والتقاليد التي يرتكز ويقوم عليها وتتسود ثقافة العنف والفوضى وتحل محل تلك العادات والتقاليد الحميدة، ولو نظرنا إلى حال المجتمع اليمني كيف افتقد الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية خلال تدهور الأوضاع الأمنية أثناء الأزمة ولا حظنا ظهور

ونحن سنتناول أهمية «دور الأمن في إرساء مبادئ الحوار» تتناول دور الأمن في:

- أهمية الأمن في حياة الفرد والمجتمع
- دور الأمن في إرساء مبادئ الحوار
إن الأمن نعمة من النعم التي أنعم الله بها على عباده قال تعالى: «الذي أطعمهم من جوع وأمّنهم من خوف» بل إن الله عز وجل جعل من الأمن مكافأة وجرّأة للمؤمنين من عباده قال تعالى: «الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون». الانعام: ٨٢.

فالأمن يعد من أهم الدعائم الأساسية التي ترتكز عليها حياة الفرد والمجتمع بجوانبها المختلفة، وبدون الأمن والاستقرار لا يمكن لأي مجتمع أن يعيش حياة مستقرة وأمنة مستوفية كافة جوانبها ولا يستطيع النهوض والتطور والتنمية وسوف نسرد أهمية الأمن وأثره على كل جانب من جوانب الحياة على حدة، وذلك على النحو التالي:

> أهمية الأمن في الجانب الديني: يلاحظ الجميع أن الأمن والاستقرار ضروري حتى في أداء العبادات والفرائض والمناسبات الدينية وبدونه لن يستطيع أفراد المجتمع القيام بها وأداءها بالشكل المطلوب كما هو الحال في فريضة الحج والصوم والأعياد الدينية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أنه في ظل غياب الأمن وحدوث انفلات أمني في أي بلد يجعل منه أرضاً خصبة للتطرف والتشدد الديني والطائفي وظهور العناصر الإرهابية التي تجعل من الدين ستاراً لتنفيذ مخططاتها التخريبية من خلال أعمال تخريبية وإرهابية وإثارة الفتنة والحروب الطائفية والمذهبية، ولقد لاحظنا كيف استغلت العناصر الإرهابية من تنظيم القاعدة ومن يسمون أنفسهم بأنصار الشريعة الانفلات الأمني في بلادنا جراء الأزمة التي عصفت بالوطن وكثفوا من نشاطاتهم وعملياتهم الإرهابية في السيطرة على محافظة أبين وتنفيذ العمليات الإرهابية في المحافظات الأخرى.

ومن المؤكد أن أهمية الأمن في الجانب السياسي ولاي نظام حكم في أي بلد مهما كان نهجه واتجاهه لا يمكن أن يتم إلا في ظل أمن واستقرار، ومثال ذلك ما يحدث في الصومال.

أما أهمية الأمن في الجانب الاقتصادي: فالأمن في هذا الجانب مرتبط ارتباطاً مباشراً ووقياً أكثر من غيره، فلا يمكن بناء اقتصاد وطني قوي إلا في ظل أمن واستقرار، فلا تنمية ولا استثمار إلا في ظل مناخ آمن ومستقر، ولقد لاحظنا كيف تأثر اقتصاد بلادنا وتدهور نتيجة الانفلات الأمني الذي سببته الأزمة، فقد توقفت الكثير من المشاريع التنموية وتوقفت عجلة البناء والتنمية وتضرر منها مختلف شرائح المجتمع وكل ذلك نتيجة للتدهور الأمني وتعرض الموارد الاقتصادية للبلد «أنبوب النفط + الكهرباء الغازية» للاعتداء والتخريب والتي بلغت بحسب الإحصائيات عدد